

صبي يتلقى التعليم من المنزل في ولاية غيريرو
المكسيكية أثناء جائحة كوفيد-١٩

عدم المساواة في زمن كوفيد-١٩

المقاييس المستخدمة في تقييم الآثار غير المتكافئة للجائحة تعكس نتائج مختلفة
فرانسيكو فيريرا

تعكس

دخل الأسر أم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي؟ أم حتى في معدلات الوفاة نفسها عبر مختلف المجموعات؟ وعدم المساواة بين من: هل ينبغي قياسه على مستوى الأفراد؟ أم الأسر؟ أم البلدان؟ وحتى عند استخدام تعريف دقيق للتوزيع — كي تكون واضحين بشأن ما الذي يتم توزيعه وبين من — فإن أي استنتاجات حاسمة بشأن اتجاه التغيير في عدم المساواة ستوقف عموماً على الجزء من التوزيع الذي يقاس على أساسه عدم المساواة. فالمقاييس المختلفة لعدم المساواة — مثل معامل جيني، ومؤشر ثيل، ونصيب فئات المجتمع الأكثر ثراء من الدخل — ترتبط بأجزاء مختلفة من التوزيع وقد تسجل مستويات مختلفة لعدم المساواة قبل الجائحة وبعدها. وتحديد نوع

الأرقام بوضوح التداعيات الحادة لجائحة كوفيد-١٩: وفاة أكثر من ٣,١ مليون شخص والعدد في تزايد، وسقوط ١٢٠ مليون شخص في براثن الفقر المدقع، وركود عالمي حاد. ومع تفاقم حجم المعاناة والفقر، تشير بعض البيانات إلى زيادة على الطرف النقيض: ثروة أصحاب المليارات. وفي ظل تزايد الفقر المدقع وثروة أصحاب المليارات على حد سواء، قد يبدو جلياً تأثير الجائحة على مستويات عدم المساواة. غير أن الواقع ليس بهذه البساطة التي قد يعتقدها البعض. فمن المعروف أن عدم المساواة من المفاهيم التي يصعب توصيفها بشكل حاسم. عدم المساواة في أي شيء؟

معامل الاختلاف. ويمثل ذلك استمرارا للاتجاه الذي بدأ في مطلع الألفية الجديدة عندما تهاوى المفهوم الأول لعدم المساواة في العالم بسبب صعود الصين والهند في المقام الأول. ويشير ديتون إلى أن الجائحة ساهمت فقط في تسريع وتيرة هذا التراجع.

وتستخدم هذه العملية الحسابية البلدان كوحدة للقياس، وبالتالي تُعزى للكسمبرغ والصين نفس الوزن. ولكن البعض قد يتساءل عن التغيرات التي طرأت خلال الجائحة على توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين البلدان عند ترجيحها بعدد سكانها. وهو منهج مماثل لقياس عدم المساواة في سياق توزيع تخيلي بين جميع الأفراد حول العالم، حيث يعزى لكل فرد منهم وزن مرجح على أساس نصيبه من إجمالي الناتج المحلي في بلده — «المفهوم الثاني» لعدم المساواة في العالم كما وضعه ميلانوفيتش.

من المعروف أن عدم المساواة من المفاهيم التي يصعب توصيفها بشكل حاسم

وعند ترجيح الفروق في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بعدد السكان، يتضح زيادة عدم المساواة بين البلدان خلال ٢٠٢٠ — وهو ما قد يعزى إلى الجائحة كما يشير ديتون. وتحديدًا، يمكن عزو هذه الزيادة إلى الانكماش الاقتصادي الحاد في الهند التي عانت بشدة من حيث أعداد الوفيات والأداء الاقتصادي — حتى قبل ظهور الموجة الثانية العاصفة عام ٢٠٢١. وبينما يساعد النمو الموجب (وعدد الوفيات الأقل كثيرًا) في الصين على موازنة التراجع الذي تشهده الهند، أصبحت الصين الآن على وشك بلوغ متوسط الدخل العالمي لتعويض بذلك الخسائر الاقتصادية في الهند تمامًا. وعند استبعاد الهند من الحساب، تواصل مستويات عدم المساواة حسب المفهوم الثاني تراجعها كما كان الحال منذ التسعينات. ومن خلال الهند، ساهمت الجائحة بالفعل في انعكاس مسار الاتجاه الهبوطي السابق في مستويات عدم المساواة المرجحة بين البلدان.

والمواطنون في أي بلد أبعد ما يكونون بالطبع عن تحقيق نفس الدخل. ويشير المفهوم الثالث لعدم المساواة في العالم إلى درجة عدم المساواة بين جميع الأفراد حول العالم مرجحة حسب دخل كل منهم. وهو ربما يكون المفهوم الأهم على الإطلاق بين المفاهيم الثلاثة لعدم المساواة في العالم التي وضعها ميلانوفيتش، والوحيد الذي يتناول عدم المساواة داخل البلدان. ووفقًا للعديد من مقاييس عدم المساواة «الجيدة»، يقاس عدم المساواة حسب

عدم المساواة المطلوب قياسه أمر مهم للغاية لتقييم الآثار غير المتكافئة للجائحة.

فلننظر بداية في التوزيع العالمي لمعدل الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وباستخدام مفهوم عدد السنوات الضائعة بسبب المرض — الذي يتم تقديره على أساس العمر الفعلي والعمر المتبقي المتوقع وقت الوفاة — توصلنا إلى وجود ارتباط موجب بين عدد الوفيات الناجمة عن الجائحة ونصيب الفرد من الدخل القومي بالرغم من تفوق نظم الصحة والوقاية العامة في البلدان الغنية (راجع دراسة Ferreira and others 2021). ويعرض الرسم البياني عدد سنوات العمر الضائعة بسبب الجائحة لكل ١٠٠ ألف مواطن مقابل نصيب الفرد من الدخل في ١٤٥ بلدا باستخدام مقاييس لوجاريمية على المحورين (انظر الرسم البياني، الصفحة التالية).

ورغم وجود تفاوتات ضخمة في مستوى الدخل الواحد — فأعداد الوفيات في البرازيل (معدلة حسب عدد السكان) أكبر ألف مرة مقارنة بتايلند على سبيل المثال — يوجد ارتباط موجب واضح للغاية. فقد تجاوز نصيب الفرد من عدد السنوات الضائعة في البلدان الأكثر ثراء مستواه في البلدان الأكثر فقرًا. ويرجح وجود أخطاء قياس كبيرة، نظرا لأن عدد الوفيات المعلنة أقل كثيرا من الواقع في عدد من البلدان الفقيرة، مثل بوروندي وتنزانيا، وإن كان الارتباط أقوى كثيرا من أن يكون مجرد ارتباط وهمي. ويعكس ذلك أمورا من بينها ارتفاع أعداد المسنين في هيكل الأعمار بالبلدان الأكثر ثراء ومرض تتركز وفياته في فئات عمرية محددة. وربما كان هناك دور أيضا لعوامل مثل ارتفاع العمر المتوقع واتساع دائرة التحول الحضري وانتشار الجائحة عبر المسارات التجارية الكبرى.

تحليل عدم المساواة في الدخل

ولكن ماذا عن توزيع الدخل بدلا من عدد الوفيات؟ كيف تغيرت أنماط عدم المساواة في الدخل عالميا خلال الجائحة؟ توجد ثلاثة أوجه على الأقل لعدم المساواة في الدخل على مستوى العالم: أولا، ما هي التغيرات التي طرأت على توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين البلدان خلال جائحة كوفيد-١٩؟ وذلك هو «المفهوم الأول» لعدم المساواة في العالم كما أسماه برانكو ميلانوفيتش. وفي دراسة صدرت مؤخرا، يوضح أنغوس ديتون الفائز بجائزة نوبل أن البلدان الأكثر ثراء شهدت انكماشات اقتصادية أكثر حدة في المتوسط مقارنة بالبلدان الأكثر فقرا خلال عام ٢٠٢٠ (راجع Deaton 2021). ورغم أن هذه النتيجة في حد ذاتها لا تشير بالضرورة إلى تراجع عدم المساواة بين البلدان، يتضح أن النمط الفعلي لانخفاض الدخل أدى إلى تراجع مستويات عدم المساواة (غير المرجحة) بين البلدان خلال ٢٠٢٠، سواء مقيسة بمعامل جيني أو مؤشر ثيل أو

على أن الداخلين إلى سوق العمل خلال فترات الركود الحاد يتقاضون أجورا أقل مقارنة بالمجموعات التي تسبقهم وتليهم مباشرة — وتستمر هذه الفروق لسنوات عديدة. وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى ركود عالمي واسع، ونشأت عنها بالطبع أوجه عدم مساواة جديدة بين مجموعات الشباب.

أوضاع مسبقة

أدت الجائحة أيضا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة سلفا في سوق العمل، وهو ما يرجع أساسا إلى أن القدرة على العمل من بعد ترتبط ارتباطا كبيرا بمستوى التعليم وبمستوى الدخل قبل الجائحة بالتالي. ورغم كل ما قيل عن «العمالة الأساسية» وعن أننا جميعا «في قارب واحد»، تشير الحقائق المجردة إلى أن خسائر الوظائف والدخل تتركز على الأرجح ضمن مجموعات العاملين الأقل مهارة الذين لم ينالوا حظهم من التعليم. وهو ما تؤكد على ما يبدو شواهد سابقة مستمدة من مصادر البيانات الكبيرة العامة والخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية — رغم

المفهوم الثالث كحاصل جمع عدم المساواة (المرجح) داخل البلدان وعدم المساواة بين البلدان حسب المفهوم الثاني. ونظرا لأن مستويات عدم المساواة حسب المفهوم الثاني قد ازدادت على ما يبدو خلال عام ٢٠٢٠، يكفي أن تزداد مستويات عدم المساواة بمفهومها «المعتاد» داخل البلدان كي نخلص إلى نمو مستويات عدم المساواة بين سكان العالم أيضا خلال الجائحة، وهو ما يتفق مع الاعتقاد السائد. ولكن لسوء الحظ، لا يزال الوقت مبكرا للغاية لتأكيد ذلك: ففسوح الأسر والمصادر الإدارية التي تستمد منها بيانات دخول الأفراد لعام ٢٠٢٠ لم تصدر بعد. وبالنسبة لمعظم البلدان، لن تتاح بيانات عدم المساواة في الدخل بين سكانها قبل مرور عام على الأقل أو أكثر عادة. ولكن يبدو من المؤكد في الوقت الحالي أن مستويات عدم المساواة ربما تتزايد داخل العديد من البلدان في ضوء الشواهد الدالة على نمو مستويات الفقر وزيادة دخول أصحاب المليارات. وهناك من الأسباب المنطقية ما يجعلنا نتوقع أن تكون الجائحة قد نشأت عنها أوجه عدم مساواة جديدة وأدت إلى تفاقم فجوات الدخل الموجودة بالفعل داخل البلدان. وتوجد شواهد ثابتة في العديد من البلدان

الثروة والصحة

بالرغم من المزايا التي تنعم بها البلدان الأكثر ثراء، فقد سجلت سنوات عمر ضائعة أكبر بسبب الجائحة مقارنة بالعديد من البلدان الأكثر فقرا.

(عدد سنوات العمر الضائعة لكل ١٠٠ ألف مواطن)



المصدر: راجع دراسة (Ferreira and others (2021).
 ملحوظة: تستند أسماء البلدان إلى الرموز الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس.

من استجابة البلد الكارثية لحالة الطوارئ الصحية. وهناك تأكيدات مماثلة حول خمسة بلدان أوروبية: فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد (راجع دراسة Clark, D'Ambrosio, and Lepinteur 2020).

والخلاصة أننا لن يمكننا التأكد من تأثير الجائحة على عدم المساواة في الدخل داخل البلدان إلا عند توافر بيانات موثوقة من خلال المصادر الإدارية ومسوح الأسر. وفي الوقت نفسه، فإن البيانات الإيجابية غير المؤكدة بشأن فعالية تحويلات الدخل على المدى القصير على الأقل ينبغي أن تشجع البلدان الأخرى على العمل في هذا الاتجاه. غير أنه يتعين القيام بالمزيد: فقد أدت الجائحة إلى وجه خفي جديد من عدم المساواة بين الأطفال الذين استطاعوا مواصلة دراستهم خلال العام الماضي — سواء داخل المدارس أو عبر الإنترنت — وغيرهم ممن لم تتاح لهم هذه الفرصة بسبب عدم كفاءة الإنترنت أو ضعف المنظومة المدرسية وفقرها. وغالبا ما يواجه الطلاب في الفئة الأخيرة خطرا كبيرا بسبب احتمالية تخلفهم الشديد عن ركب التعلم أو حتى التسرب من نظام التعليم تماما. وتنشأ عن هذه الفروق أوجه عدم مساواة صارخة في التعلم والالتحاق بالمدارس في العديد من البلدان ستستمر تداعياتها على الأرجح لعقود قادمة عندما ينضم هؤلاء الأطفال للقوة العاملة.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، تشير الصورة العامة الحالية في المتوسط إلى تراجع فجوات الدخل بين البلدان (في حالة عدم ترجيحها بعدد السكان) وزيادة الفجوات داخل البلدان (وهي نتيجة مبدئية غير مؤكدة). وفي ظل ديناميكيات التعليم وسوق العمل المشار إليها آنفا، قد تستمر الفجوات داخل البلدان لأكثر من جيل. بل الأكثر من ذلك أن مستويات عدم المساواة غير المرجحة بين البلدان يبدو أنها قد ترتفع كثيرا خلال عام ٢٠٢١ إذا ما أتاح التوزيع غير المتكافئ للقاحات التعافي بوتيرة أسرع كثيرا في بلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأجزاء من آسيا المتقدمة مقارنة بالهند وأمريكا اللاتينية والعديد من البلدان الإفريقية. **FD**

فرانسييسكو فيريرا أستاذ كرسي أمارتيا سن في دراسات عدم المساواة ومدير المعهد الدولي لعدم المساواة بكلية لندن للاقتصاد.

المراجع:

Clark, Andrew, Conchita D'Ambrosio, and Anthony Lepinteur. 2020. "The Fall in Income Inequality during COVID-19 in Five European Countries." ECINEQ Working Paper 2020-565, Society for the Study of Economic Inequality, Palma de Mallorca, Spain.

Deaton, Angus. 2021. "COVID-19 and Global Income Inequality." NBER Working Paper 28392, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Ferreira, Francisco, Olivier Sterck, Daniel Mahler, and Benoît Decerf. 2021. "Death and Destitution: The Global Distribution of Welfare Losses from the COVID-19 Pandemic." *LSE Public Policy Review* 1(4), 2.

وجود فروق مهمة لا يتسع المجال لذكرها. وفي الاقتصادات النامية، يساهم القطاع غير الرسمي في مفاقمة هذه القوى السوقية: فعندما تتركز العمالة الأقل مهارة في القطاع غير الرسمي، لا يمكنها الاستفادة حينها من برامج التسريح المؤقت أو تأمين البطالة. وخلال العام الجاري، واجه مئات الملايين من هؤلاء العاملين يوميا مفاضلات صعبة للغاية ما بين البقاء آمنين في منازلهم أو التعرض لخطر الإصابة من أجل توفير الغذاء لأسرهم.

ونظرا للفروق الوظيفية القائمة بالفعل على أساس العرق والنوع، فإن تفاقم أوجه عدم المساواة تلك في سوق العمل ربما أدى أيضا إلى المزيد من التفاوتات على أساس العرق والنوع في بلدان عديدة، فضلا عن ذلك، يقع على النساء الجزء الأكبر من العبء الناجم عن تخصيص وقت إضافي لرعاية الأطفال والأعمال المنزلية، مما أدى على الأرجح إلى زيادة عدم المساواة في الدخل على أساس النوع.

كذلك كان لأسواق رأس المال دور مهم على الأرجح في زيادة عدم المساواة خلال الجائحة، لا سيما في الاقتصادات الكبرى. فقد واصلت البنوك المركزية الكبرى حول العالم تيسير سياساتها النقدية استجابة للانهييار الاقتصادي واسع النطاق في شهري مارس وإبريل ٢٠٢٠ من خلال ضخ سيولة ضخمة في الأسواق المالية. ورغم أن هذه السيولة الإضافية لم تؤد بعد إلى تضخم أسعار السلع، فقد ساعدت بالطبع في الحفاظ على ارتفاع أسعار الأصول. وهو السبب الرئيسي وراء انتعاش أسواق الأسهم في الوقت الذي شهدت فيه الاقتصادات الداعمة لهذه الأسواق حالة من الكساد. ورغم أن تدخلات السياسة النقدية كانت حسنة النوايا، وساعدت على الأرجح في الحيولة دون إفلاس الشركات والحفاظ على الوظائف، فقد أدت بالفعل إلى تضخم قيمة الأصول المملوكة في معظمها لأثرياء، وكان لها دور كبير في نمو دخول أصحاب المليارات عموما. وهكذا لم يكن امتلاك الأسهم في شركتي أمازون أو زوم هو السبيل الوحيد لكسب الثروة خلال هذه الفترة.

التحويلات الاجتماعية

ولكن رغم هذه الأسباب العديدة التي يُتوقع معها أن تكون الجائحة قد أدت إلى زيادة عدم المساواة في الدخل داخل البلدان، لا يسعنا التأكد بعد مما إذا كانت تلك الزيادة تمثل ظاهرة عامة في جميع البلدان. فهناك شواهد جديدة من أماكن غير متوقعة (فيما يبدو) على أن استجابة سياسات الحماية الاجتماعية — كتحويلات الدخل الموجهة إلى الفقراء والعمالة المعرضة للخطر — حققت نجاحا كبيرا. فوفقا لدراسات سابقة صادرة عن مركز الأبحاث المرموق IPEA في البرازيل، ساعدت تحويلات «الدعم الطارئ» السخية في الحد من مستويات الفقر وعدم المساواة في البرازيل خلال الفترة من مايو إلى سبتمبر ٢٠٢٠، بالرغم